

Distr.: General  
1 June 2007  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧  
جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧  
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت\*  
تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات  
القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

### مذكرة من المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة\*\*

أتشرف بأن أُحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً أعدته لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، يبرز الصلات القائمة بين هذه الخطة وما تقوم به منظومة الأمم المتحدة من متابعة منسقة ومتكاملة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة.

تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية: تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي المقدم، عن طريق مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

### أولاً - المقدمة

١ - دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، في دورته التنظيمية المستأنفة، في مارس/آذار ١٩٩٩، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "إلى أن يقدم إلى

\* E/2007/100 و Corr.1.

\*\* يُعزى التأخير في تقديم هذه الوثيقة إلى احتتام لجنة الأمن الغذائي العالمي أعمالها في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧.



المجلس، كل أربع سنوات، بدءاً من عام ١٩٩٩، تقريراً تعدّه لجنة الأمن الغذائي العالمي عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، يبرز الصلات القائمة بين هذه الخطة وما تقوم به منظومة الأمم المتحدة من متابعة منسقة ومتكاملة لمؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة“ (المقرر ٢١٢/١٩٩٩ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ ٢٥ مارس/آذار ١٩٩٩).

٢ - ودرس المجلس في دورته الرابعة والعشرين بعد المائة (روما، ٢٣-٢٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٣) ووافق على تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي المقدم من خلال مجلس المنظمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عن تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وهو يتضمّن الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانقضاء وقرارات اللجنة المتعلقة بمجموعتين من عمليات الاستعراض عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢، كما يرد في التقرير الذي قدّمته اللجنة إلى المجلس وملاحظات هذا الأخير عليه كما يظهر في تقارير المجلس.

٣ - وترد في هذا التقرير الرباعي قرارات اللجنة المتعلقة بمجموعتين من عمليات الاستعراض عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، كما يرد في التقريرين ذات الصلة للجنة الأمن الغذائي العالمي والمجلس. وكان الأبرز في الدورة الثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي عام ٢٠٠٤ اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطّرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني. وكما جاء في الهدف ٧-٣ من خطة العمل العالمية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (١٩٩٦)، فقد تخلل الدورة الثانية والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي سنة ٢٠٠٦ عقد منتدى خاص لإجراء تقييم مرحلي واسع النطاق لتنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية واستعراض لمنتصف المدّة عن تحقيق الغاية المتمثلة بخفض عدد ناقصي التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥. وشاركت في هذا المنتدى الحكومات والمنظمات الدولية المختصة وأطراف فاعلة في المجتمع المدني.

## ثانياً - مستخرج من وثيقة لجنة الأمن الغذائي العالمي رقم CL 127/10

(الفقرات ١١-١٧؛ ٢٣-٢٦)

٤ - استعرضت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل بالرجوع إلى الوثيقة CFS 2004/3. ولاحظت أن الوثيقة المذكورة إنما استندت إلى المعلومات المستمدة من تقارير ٣٣ بلداً، الاتحاد الأوروبي ممثلاً أعضاء الخمسة والعشرين، و٣ من وكالات الأمم المتحدة ومنظمتين دوليتين، وذلك باستخدام صيغة التقرير المنقحة التي أقرها وأوصى بها مجلس

المنظمة في دورته الخامسة والعشرين بعد المائة. وقد شددت اللجنة على الحاجة إلى تحسين معدل إصدار التقارير حتى يتسنى وضع تقرير موجز يعكس بقدر أكبر الأوضاع في البلدان كافة.

٥ - وأكدت اللجنة من جديد قلقها بشأن التقدم البطيء جدا في خفض عدد ناقصي التغذية على الصعيد العالمي. وأقرت بأن الجهود المبذولة لمحاربة الفقر غير كافية على الرغم من أهميتها. كذلك دعت إلى توافر استجابة كافية للتحديات التي يفرضها خفض الفقر والجوع، وأعربت عن إرادة سياسية قوية بهدف ضمان تحقيق أهداف كل من مؤتمر القمة العالمي للأغذية وإعلان الألفية.

٦ - وأحاط الوفد البرازيلي للجنة علما بالاجتماع الذي عقده ممثلو عدد من البلدان بما فيهم رؤساء دول وحكومات ومنظمات دولية في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ ٢٠/٩/٢٠٠٤، بناء على دعوة من الرئيس البرازيلي Luiz Inacio Lula Da Silva في إطار "مؤتمر قمة عالمي لزعماء العالم لمواجهة الجوع والفقر". كما أبلغت اللجنة بأن الهدف من الاجتماع المذكور هو العمل على تعبئة الاهتمام الدولي والإرادة السياسية لمواجهة تحديات مكافحة الجوع والفقر وإيجاد آليات تمويل مبتكرة للتنمية.

٧ - وأعربت اللجنة عن قلقها بشأن تفاوت أداء البلدان في معالجتها لقضايا الفقر والجوع، وما أحرزته من تقدم نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً. ولاحظت بارتياح أن معظم البلدان التي تتبع سياسات سليمة ولديها مؤسسات وبنية أساسية مادية متطورة قد نجحت في تحقيق النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر وانعدام حالات الأمن الغذائي. وأعربت اللجنة عن أسفها بسبب عدم تحقيق تقدم يذكر باتجاه بلوغ تلك الأهداف في بعض البلدان، بل أن حالة الفقر والجوع قد تدهورت في بلدان أخرى. وفي هذا الصدد، أعادت التركيز على الأهمية البالغة لتوافر بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية ومثلها للموارد الطبيعية المستدامة، مما يؤول إلى تحقيق النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر.

٨ - وشددت اللجنة على أن النجاح في تحسين حالة الأمن الغذائي إنما تعتمد على توافر ظروف اقتصادية محسنة عموماً وعلى تحقيق النمو الزراعي بوجه خاص، ووافقت على أن نجاح الجهود المبذولة يستلزم أن تتبع مسارات محاربة الجوع منهجا موسعا يعتمد على إشراك جميع المعنيين من أصحاب الشأن. وفي هذا الصدد، شددت اللجنة على أهمية توافر منهج شامل لتنفيذ الالتزامات السبعة الواردة في خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وشددت اللجنة على أن المسؤولية الرئيسية في مكافحة الجوع تقع على عاتق الحكومات الوطنية. ونوهت اللجنة إلى أن الإدارة الجيدة والبيئة الفعالة في مجال السياسات على المستوى الوطني

تعد ضرورة لتسريع التنمية والحد من ظاهري الفقر والجوع. كما أشارت إلى أن التقدم في هذه المجالات يجب أن يترافق مع وجود بيئة داعمة. كذلك تم إبراز الحاجة إلى تعزيز المعونة الإنمائية الرسمية وتقليص إعانات دعم الصادرات والدعم المحلي للزراعة المشوّهة للتجارة والحد من أعباء ديون البلدان النامية. وأبرزت اللجنة أهمية المعونة الغذائية لاسيما في ظل حالات الطوارئ، بينما شددت على أنه لا يمكن استئصال الجوع على نحو مستدام بالمعونة الغذائية وحدها. وشددت اللجنة أيضا على أهمية تعزيز التعاون، على الأصعدة الإقليمية وشبه الإقليمية، في مكافحة الجوع. وأكدت اللجنة على الحاجة إلى إيلاء اهتمام متجدد لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

٩ - وإيماء إلى أن رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي للأغذية وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة حددوا التنمية الريفية كعنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة واستئصال الفقر، فقد شدد العديد من المندوبين على أن الزراعة المستدامة، في حد ذاتها، ليست كافية لمعالجة جميع الأسباب الكامنة وراء الفقر والجوع وتدهور البيئة في الريف. وأعرب هؤلاء عن انشغالهم إزاء كون قضايا الأمن الغذائي والتنمية الريفية لم تبرز على نحو واف في أوراق استراتيجية الحد من الفقر لبلدان عديدة، وأن هناك افتقارا إلى التفاعل بين السياسات والبرامج المتعلقة بالزراعة وبين تلك المتصلة بإدارة المياه والتنوع الحيوي. وفي هذا الصدد، أكدت اللجنة على أن الرصد يجب ألا يقتصر فقط على مدى التقدم في مجال الحد من الجوع بل يجب أن يشمل أيضا تأثير السياسات وبذل طائفة واسعة من الجهود الإنمائية في صيغة مشروعات وبرامج على المستوى القطري.

١٠ - واقترحت اللجنة التوصيات التالية:

#### توصيات للمتابعة من جانب المنظمة

- إعداد دراسات تحليلية عن البلدان التي نجحت في خفض الفقر وانعدام الأمن الغذائي وذلك لاستخلاص الدروس التي تفيد سائر البلدان؛
- مساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها لكي تستفيد من الفرص التي توفرها بيئة تحرير التجارة؛
- تكثيف جهودها الرامية إلى إقامة قنوات اتصال بين منظمات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية بغية التعامل بشكل أفضل مع الموضوع الشائك لانعدام الأمن الغذائي، لاسيما الجوانب المتعلقة بالثقيف والصحة وغيرها من النواحي الاجتماعية.

### التوصيات للمتابعة من جانب بلدان

- أن تتضمن التقارير المقبلة عن متابعة تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، معلومات عن مدى تأثير السياسات والمشروعات والبرامج الخاصة على تقليص الفقر وتحقيق الأمن الغذائي؛
- تعزيز السياسات والبرامج والاستراتيجيات القطرية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، وإعطاء أولوية متقدمة، في مخصصات الميزانية، للتنمية الزراعية والريفية، وذلك بهدف تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية والحد من الفقر ومن انعدام الأمن الغذائي.

### التوصيات للمتابعة من جانب الجهات المانحة والمنظمات الدولية

- إعطاء الأفضلية، حيثما تدعو الحاجة، للمشتريات المحلية والإقليمية وذلك عند تقديم المعونة الغذائية للبلدان النامية بشأن المساعدات الطارئة وبشأن البرامج الإنمائية.

## ثالثاً - مستخرج من تقرير كل من الدورتين الثالثة والرابعة لجماعة العمل الحكومية الدولية المعنية بوضع مجموعة خطوط توجيهية طوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي القطري

١١ - قدّم السيد Mohammad Saeid Nouri-Naeeni (جمهورية إيران الإسلامية)، رئيس جماعة العمل الحكومية الدولية المعنية بوضع مجموعة خطوط توجيهية طوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي القطري تقرير الدورة الثالثة والرابعة للجماعة التي عقدت في الفترة ٥-١٠/٧/٢٠٠٤ في المقر الرئيسي للمنظمة (CFS 2004/5) وفي ٢٣/٩/٢٠٠٤ (IGWG RTFG 5/1) وذكّر بأنّ المجلس، في دورته الثالثة والعشرين بعد المائة، كان قد أنشأ الجماعة كجهاز فرعي للجنة الأمن الغذائي العالمي، وبأنّ مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد والمجلس قد فوّض الجماعة بإنجاز عملها في فترة سنتين.

١٢ - وقدّم الرئيس عرضاً موجزاً عن حالة المفاوضات بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية وعرض نص الخطوط التوجيهية الطوعية بالصيغة التي أقرتها جماعة العمل الحكومية الدولية.

١٣ - وأنتت لجنة الأمن الغذائي العالمي على عمل الرئيس وهيئة مكتب جماعة العمل الحكومية الدولية والأعضاء الذين كانت مفاوضاتهم بنّاءة. وأخذ المندوبون علماً بنوع خاص بالدور الهام الذي اضطلع به أصحاب شأن آخرون في سياق إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية. كما أنتت اللجنة على عمل الأمانة.

١٤ - وأقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي الخطوط التوجيهية الطوعية بالصيغة التي عرضت فيها وقررت إحالتها إلى المجلس للموافقة النهائية عليها. وقد أرفق طياً التقرير النهائي للرئيس في الوثيقة CL 127/10-Sup.1.

#### رابعاً - مستخرج من وثيقة لجنة الأمن الغذائي العالمي رقم CL/131/6

(الفقرات ٧-٩)

##### المنتدى الخاص

١٥ - عُقد المنتدى الخاص في صورة حوار بين أصحاب الشأن المتعددين، وفقاً للالتزام السابع في خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية والإرشادات الإضافية الصادرة عن الدورتين الثلاثين والحادية والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي.

١٦ - وقد جمع هذا الحوار بين اللجنة وممثلي أكثر من ١٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني للمزارعين، وصيادي الأسماك، والسكان الأصليين، وتحالفات مكافحة الجوع، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والشباب، والنساء من جميع أنحاء العالم، فضلاً عن ممثلين لمنظمات حكومية دولية. وتعرض حصيلة هذا الحوار في الملحق بوصفها الموجز الذي أعده الرئيس لمناقشات المنتدى الخاص لأصحاب الشأن المتعددين بشأن "عالم خال من الجوع: التقدم المحرز وآفاق تحقيق خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية".

١٧ - ولم يتفاوض المشاركون في المنتدى الخاص بشأن الموجز الذي أعده الرئيس كما أنهم لم يتفقوا عليه. ولذلك فهو غير ملزم للجنة أو أعضائها أو منظمات المجتمع المدني أو المنظمات الأخرى التي شاركت في المنتدى الخاص.

#### خامساً - مستخرج من الوثيقة CL 127/REP

(الفقرات ١٧-٢٦)

١٨ - أيد المجلس تقرير الدورة الثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي، والناتج والتوصيات الواردة فيه. وفي ما يتعلق بأهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، أعرب المجلس عن قلقه من أن التقدم في مجال خفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية مازال بطيئاً جداً على الصعيد العالمي. وشدد بوجه خاص على أن الأوضاع في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى تظل مبعث قلق. ولاحظ المجلس أن الجهود المبذولة لمحاربة الجوع مازالت غير كافية. وفي هذا الصدد، استذكر المجلس أن التنمية الريفية عنصر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة واستئصال الفقر والجوع، ودعا البلدان إلى منح أولوية عليا للأمن الغذائي من خلال الزراعة

والتنمية الريفية في إطار الاستراتيجيات والميزانيات القطرية. وأحاط العديد من الأعضاء المجلس علما بالإجراءات التي اتخذتها حكومات بلدانهم للتغلب على الفقر والجوع.

١٩ - وشدد المجلس على أن المسؤولية الأولى في محاربة الفقر والجوع تقع على عاتق الحكومات. ووافق على أن الأهمية العظمى لتوافر الإرادة السياسية القوية وهيئة بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية وللموارد الطبيعية المستدامة، تساعد على تحقيق نمو اقتصادي وتخفيض حدة الفقر. وأكد المجلس على ضرورة دعم الجهود على المستوى القطري عن طريق إيجاد بيئة دولية مواتية، ووافق على الحاجة إلى زيادة تخصيص الموارد، بما في ذلك المعونة الإنمائية الرسمية، للتنمية الزراعية والريفية. وشدد الكثير من الأعضاء على أهمية تخفيف أعباء الديون عن كاهل البلدان النامية. كذلك أكد المجلس أهمية المعونة الغذائية، لاسيما في حالات الطوارئ، وإن يكن قد شدد على أنه لا يمكن استئصال الجوع، بصورة مستدامة، بالاعتماد على المعونة الغذائية وحدها.

٢٠ - وأشار المجلس إلى الآثار الناجمة عن تفشي آفة الجراد في غرب وشمال أفريقيا، وإلى حالة الطوارئ التي حدثت مؤخرا جراء سلسلة من الأعاصير في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي، وتأثيراتها على الأمن الغذائي القطري وما سببه من اشتداد ما يعانيه الفقراء من جوع وفقر. وأعرب العديد من البلدان الأعضاء التي تضررت من أزمة الجراد عن امتنانها للمنظمة، وللبلدان المانحة لما قدمته من دعم لها، وناشدت أن تقدم لها مساعدة إضافية لاستكمال الجهود الكبرى الجارية. وأوصى المجلس بأن تعمل البلدان المانحة والمنظمة ووكالات الأمم المتحدة المعنية، على الإسراع في تنسيق جهودها وفي تقديم المساعدات العاجلة إلى البلدان المتضررة، لتفادي مزيد من تروى الأوضاع.

٢١ - وأقر المجلس بالارتياح ترحيب اللجنة بمجموعة الاتفاقات الإطارية لمنظمة التجارة العالمية التي تم التوصل إليها في يوليو/تموز ٢٠٠٤. وأيد وجهة نظر اللجنة ومفادها أن هناك حاجة لعمل جاد لتحويل هذا التوافق إلى عمل ملموس. كذلك أيد توصية اللجنة التي تقضي بوجود أن يظل التحليل التجاري جزءا من تقييم حالة الأمن الغذائي في العالم، وأن تساعد المنظمة البلدان النامية في بناء قدراتها للاستفادة من الفرص التي تتيحها بيئة التجارة الحرة.

٢٢ - وأيد المجلس قرار اللجنة بتنظيم منتدى خاص في عام ٢٠٠٦ يقوم باستعراض التقدم الذي أحرز في تحقيق أهداف مؤتمر القمة، وبما يتمشى مع التوصيات الواردة في إطار الهدف ٣-٧، وبالتحديد الهدف ٣-٧(ز) و ٣-٧(ح). ووافق المجلس على وجوب إجراء حوار لأصحاب الشأن المتعددين أثناء الدورة الحادية والثلاثين للجنة في عام ٢٠٠٥، يتم تمويله من الموارد المتاحة وتشارك فيه الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

٢٣ - ولاحظ المجلس أن لجنة الأمن الغذائي العالمي قد بحثت، استناداً إلى توصيتها في دورتها الخامسة والعشرين بعد المائة، النموذج المعدّل لإعداد تقارير رصد تنفيذ متابعة مقررات مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ووافق المجلس على وجوب أن تدعو الأمانة إلى تشكيل مجموعة خبراء متوازنة إقليمياً، مهمتها استعراض وصياغة نموذج معدل لإعداد التقارير ومجموعة المؤشرات ذات الصلة.

## سادساً - جماعة العمل الحكومية الدولية المعنية بوضع مجموعة الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري (سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤)

٢٤ - استذكر المجلس أنه كان قد أنشأ، بناء على طلب من مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، جماعة عمل حكومية دولية لوضع مجموعة خطوط توجيهية طوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري. وقد اعتمدت الدورة الرابعة لجماعة العمل المذكورة نص الخطوط التوجيهية الطوعية في ٢٣/٩/٢٠٠٤، وقامت بعرضه على الدورة الثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي (روما، ٢٠-٢٣/٩/٢٠٠٤). وأقرت دورة اللجنة المذكورة هذه الخطوط التوجيهية وعرضتها على المجلس للموافقة النهائية عليها.

٢٥ - وأعرب المجلس عن امتنانه لرئيس جماعة العمل الحكومية الدولية وأعضائها والمراقبين فيها، وللأمانة أيضاً، على الاختتام الناجح للمفاوضات التي جرت على نحو شفاف وتشاركي.

٢٦ - وافق المجلس على الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري، المرفقة بهذا التقرير ضمن المرفق دال. وأوصى المجلس الأعضاء بتنفيذ الخطوط التوجيهية، وقرر عرضها على الدورة القادمة للمؤتمر، وطلب من المدير العام ضمان تعميمها على نطاق واسع، على جميع أجهزة ووكالات الأمم المتحدة المعنية.

٢٧ - كذلك طلب الكثير من الأعضاء أن تضمن الأمانة، من خلال وضع الخطوط التوجيهية في المسار الرئيسي والإدراج في مقترحات برنامج العمل والميزانية المقبل، اتخاذ إجراءات المتابعة الوافية بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية، بما في ذلك إعداد المعلومات والاتصالات، ومواد التدريب، وتعزيز قدرات البلدان الأعضاء على تنفيذها. كذلك طلب

الكثير من الأعضاء أن تسعى الأمانة إلى الحصول على موارد إضافية من خارج الميزانية لمزيد من وضع الخطوط التوجيهية الطوعية في المسار الرئيسي.

## سابعاً - مستخرج من وثيقة المجلس رقم CL 131/REP

(الفقرات ٢١-١٥)

٢٨ - أقر المجلس، بالإجماع، تقرير الدورة الثانية والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي. وأثنى على الأمانة لتنظيمها، وعقدتها، المنتدى الخاص الذي أتاح طرح العديد من الآراء المهمة فيما يتعلق بحالة الجوع والفقر في العالم، وأثار مشاعر القلق إزاء عدم تحقيق تقدم صوب هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وفي حين طالب بعض الأعضاء بإضفاء طابع مؤسسي على المنتدى الخاص، أعرب أعضاء آخرون عن عدم تأييدهم لهذا الاقتراح. وطالب العديد من الأعضاء أن تناقش الخيارات المتعلقة بمواصلة مشاركة أصحاب الشأن المتعددين في السنوات المقبلة، أثناء الدورة القادمة للجنة الأمن الغذائي العالمي.

٢٩ - لاحظ المجلس بارتياح التقدم المطرد فيما يتعلق بالتحالف الدولي ضد الجوع، كما رحب بما قدم من مقترحات لجعله يعتمد، بصورة متزايدة، في المستقبل، على التمويل الذاتي من خلال تعبئة موارد جديدة، مع الإقرار بأن المنظمة لا تزال تضطلع بدور تنشيطي مهم، وأنه ينبغي بذل جهود لتعزيز الحوار وإقامة الروابط مع سائر المنتديات الموجودة أيضاً على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٣٠ - وأقر المجلس "مبادرة تحرير بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع، بحلول عام ٢٠٢٥"، باعتبارها جهداً يرمي إلى تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، والأهداف الإنمائية للألفية.

٣١ - وأشار المجلس إلى أن القضايا الناشئة، والتي تخضع لمناقشات مكثفة على الصعيد الدولي، ومن بينها الوقود الحيوي، والتنوع البيولوجي الزراعي، وتغير المناخ، فضلاً عن استخدام مصطلح "المنافع العامة العالمية"، قد أثرت في سياق مناقشات لجنة الأمن الغذائي العالمي.

٣٢ - كذلك لاحظ المجلس أن هناك بلدانا عديدة تدعو إلى الإسراع بتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي القطري، وإن كان شدد على الطابع الطوعي لهذه الخطوط التوجيهية.

- ٣٣ - وفي حين أن العديد من الأعضاء طالبوا بأن تقوم الأمانة بإدراج الخطوط التوجيهية الطوعية في برنامج عملها، إلا أن أعضاء آخرين اعترضوا على ذلك.
- ٣٤ - ودعا العديد من الأعضاء إلى أن تضاعف المنظمة جهودها لتحقيق التنسيق والتعاون مع سائر منظمات الأمم المتحدة، وبخاصة مع منظماتها الشقيقة في روما.